

استعمالات "أما"، و"أما"، و"إما" في اللغة العربية

دراسة تحليلية

دكتورة/ منال أبوالمجد سلامة

دكتوراه، تخصص (اللغويات)

كلية الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر

مقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، وبعد...

فإن اللغة العربية تُعدُّ أسمى اللغات قدرًا، ونفعًا؛ ولذا كرمها الله - سبحانه وتعالى - وشرَّفها حين جعلها لغة كتابه العزيز، وقد حظيت اللغة العربية بعدد من المفردات، والأدوات، والقواعد النحوية التي لا حصر لها، والتي تتكامل مع بعضها للوصول إلى وظيفة محددة، فكان للكلمة قيمة عظيمة، وأهمية كبرى؛ إذ هي الأصل التي يدور عليها المعنى، وقد قمت في هذا البحث بدراسة استعمالات "أما"، و"أما"، و"إما" في اللغة العربية "دراسة تحليلية".

أهداف الدراسة:

- معرفة أنواع "أما"، والوقوف على استعمالاتها، وأحكامها النحوية.
- معرفة أقسام "أما".
- معرفة استعمالات "إما"، والفرق بينها وبين "أو" العاطفة.
- معرفة الفرق بين "إما"، و"أما"، و"إما" من حيث الدلالة والاستعمال.

سبب اختيار موضوع الدراسة:

بيان استعمالات "إما"، و"أما"، و"إما" في اللغة العربية، ومعرفة الفروق الدلالية بين كل حرف منها، وبيان الأحكام المتعلقة بكل حرف، وتحليلها تحليلًا نحويًا.

منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المعياري؛ لكونه وصفاً لحقيقة "أما"، و "أما"، و "إما" واستعمالات كل حرف منها في اللغة العربية من خلال التراث النحوي الذي خلفه لنا النحاة القدامى والمحدثين، ومن ثمّ دراستها وتحليلها.

الدراسات السابقة:

١- "إما" أحكامها في لغة العرب جمعاً ودراسة وتطبيقاً (٢٠١٠م)،^١ عبدالمنعم محمد علي عبدالحافظ، استهدفت الدراسة بيان أحكام "إما" العاطفة، وبيان معانيها، وأحكامها النحويّة، ودراسة بعض الأساليب القرآنية والشعرية.

٢- أسلوب "أما بعد" دراسة نحوية^٢ (٢٠١٥م)، أيمن غباشي، استهدفت الدراسة بيان أحكام "أما" الشرطية مجملاً، وتفصيل القول في معنى "أما بعد"، وعلّة اختيار الضم لـ "بعْد"، وورود أسلوب "أما بعد" في حديث النبي ﷺ وخطبه ورسائله وأشهر إيرادها، وأول من قال هذا الأسلوب، وهل وردت أساليب أخرى غير هذا الأسلوب، وقد توصلت الدراسة إلى أن "أما" لا يليها إلا الاسم مرفوعاً بالابتداء، أو منصوباً بفعل بعده غير مشغول عنه، وأن الفاء تقع بعدها جواباً لها؛ لتضمنها معني الفعل الشرطي، كما أشارت النتائج إلى أن الفاء بعدها لازمة لا تحذف إلا مع قول أغني عنه المحكي به.

٣- "إما وأما" في العربية: دراسة تطبيقية في السياق القرآني^٣ (٢٠١٦م)، فاطمة محمد علي، استعرضت الدراسة السياق القرآني الذي استعمل فيه كلا الحرفين دراسة تحليلية، من خلال حصر أساليب استعمال "إما" العاطفة، و "أما" الشرطية في النص القرآني دون تفصيل لأحكامهما النحوية، وما تضمنت عليه من خلاف للنحاة حول بعض القضايا المتعلقة بهما، وأوضحت النتائج بعد الدراسة التحليلية لجملة "إما" الشرطية في القرآن أنّ "إما" الشرطية لها الصدارة، كما جاءت "إما" الشرطية بعد الدعاء ولم يكن لها الصدارة في آية واحدة في القرآن وهي "قُلْ رَبِّ إِمَّا تُرِيْنِي مَا يُوعَدُونَ"^٤.

١- "إما" أحكامها في لغة العرب جمعاً ودراسة وتطبيقاً، عبدالمنعم محمد علي عبدالحافظ، (٢٠١٠م)، مجلة اللغة العربية بأسبوط، ع ٢٩، ج ١ الصفحات: ٤٦٥ - ٤١٧.

٢- أسلوب "أما بعد" دراسة نحوية، أيمن غباشي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر، ع ٣٧، ج ١.

٣- "إما وأما" في العربية: دراسة تطبيقية في السياق القرآني، فاطمة محمد علي، مجلة جسور، ع ٤٤، يناير (٢٠١٦م).

٤- سورة المؤمنون (٩٣).

استهدفت الدراسات السابقة دراسة "أما"، الشرطية ولم تستعرض أحكام "أما" المركبة، كما أنها أخفقت في ذكر الخلاف النحوي حول بعض القضايا المتعلقة بـ "أما" الشرطية وتحليلها، بالإضافة إلى أن "أما" بتخفيف الميم لم تستهدف بالبحث والدراسة، فحاولت إلقاء الضوء عليها لمعرفة الفرق بينها وبين "أما" بتشديد الميم، وإتماماً للفائدة خصصت جزءاً من الدراسة حول "إما" بكسر الهمزة لمعرفة الفرق بين "إما"، و "أما"، و "إما" من حيث الدلالة والاستعمال.

أبعاد الدراسة: تناولت الدراسة:

أولاً: "أما" -بفتح الهمزة وتشديد الميم- البسيطة: تناولت فيه صيغتها، واللغات الواردة فيها، ومعناها، وأحكامها النحوية، وهي:

- لزوم لفاء في جوابها، وبينت سبب لزوم الفاء بجوابها، وآراء النحاة في جواز حذف هذه الفاء، ومواضع حذفها.

- الفصل بين "أما" والفاء، وبينت علة وجوب الفصل بينهما، وهل يلزم الفصل بجزء من الجواب، وما نوع الفاصل.

- جواز حذف "أما"، وبيان فيما يطرد الحذف، وما حكم الحذف.

ثانياً: "أما" -بفتح الهمزة وتشديد الميم- المركبة: تناولت فيه آراء النحاة في أصلها، وهل "أن" فيها مصدرية أم شرطية، وهل "ما" فيها عوض عن "كان" المحذوفة أم زائدة، وهل الحذف مقصور على ضمير المخاطب أم سُمع في غيره.

ثالثاً: "أما" بفتح الهمزة وتخفيف الميم-: ذكرت فيه ثلاثة أقسام لها، وبينت معنى كل قسم منها، مع ربطه بالأساليب النحوية، ومعرفة أحكامها النحوية.

رابعاً: "إما" - بكسر الهمزة وتشديد الميم-: ناقشت فيه هل "إما" عاطفة أم غير عاطفة، وهل هي مركبة أم بسيطة، ثم بينت اللغات الواردة فيها، ومعانيها، مبينة الفرق بين "إما" و "أو" العاطفة.

ثم اتبعت ذلك بخاتمة، سجلت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من خلال هذا البحث، ثم ثبتت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وقد التزمت بترتيبها ترتيباً أبجدياً.

"أَمَّا" - بفتح الهمزة وتشديد الميم - البسيطة

أولاً: صيغتها:

"أَمَّا" - بفتح الهمزة وتشديد الميم - حرف بسيط غير مركب فيه معنى الشرط على مذهب جمهور النحويين، قال سيبويه: (و "أَمَّا" التي في قولك: أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ، فلا تكون حكايةً، وهي بمنزلة شَرَوَى^١)، أي: أنها كلمة واحدة بسيطة كـ "شَرَوَى"، وليست مركبة من "إِنْ" الشرطية ضُمت إليها "مَا" الزائدة عند حذف شرطها بعدها، ثم فتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره كما هو مذهب الكوفيين^٢، وعزاه المرادي لثعلب^٣.

ثانياً: اللغات الواردة فيها:

الأصل في "أَمَّا" فتح الهمزة وتشديد الميم، وسمع عند العرب قلب ميمها الأولى ياءً تخفيفاً، كقول عمر بن أبي ربيعة:

رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فِيضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيُخَصَّرُ^٤
أراد: "أَمَّا" فخفف.

وقول الآخر: مَبْتَلَةٌ هَيْفَاءُ أَيَّمَا وَشَاحْهَا

ثالثاً: معناها:

"أَمَّا" حرف وضع للدلالة على الشرط، والتوكيد دائماً، والتفصيل غالباً، نحو: قوله تعالى "قَامًا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ"^٥، وقد يقتصر على الشرط والتوكيد فقط، نحو قوله تعالى "قَامًا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَقُولُونَ"^٦.

١ - الكتاب لسيبويه ٣/٣٢٢، ت: عبدالسلام هارون، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة، الثالثة (١٤٠٨-١٩٨٨).
٢ - شرح الكافية للرضي ٤/٤٦٩، ت: إميل بديع، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، البسيط لابن أبي الربيع ٢/٢٢٣، ت: عبادة عبد النبي، ط: دار الغرب الإسلامي، تعليق الفراند للدمامي ٣/٢٢٣، ت: عبدالرحمن محمد، ط: الأولى (١٩٨٣).
٣ - الجنى الداني للمرادي ص ٥٢٩، ت: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى (١٩٩٢).
٤ - البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه بشرح: محمد المعاني ص ١٨٣، ط: السعادة، مصر، الأزهية في علم الحروف للهروي ص ١٤٨، ت: عبد المعين الملوح، ط: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٩٣م)، شرح الكافية ٤/٤٧٧، الممتع في التصريف لابن عصفور ١/٣٥٧، ت: فخر الدين قباوة، ط: دار المعرفة، بيروت، شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٤٨، ت: محمد عبدالقادر، طارق السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، رصف المياني للمالقي ص ١٨٢، ت: أحمد الخراط، ط: دار الفلم، دمشق، الثالثة (٢٠٠٢م)، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٨٩٦، ت: رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الجنى الداني ص ٥٢٧.
٥ - البيت من الطويل في الأزهية ص ١٤٨، وديوان الأخطل، ص ١١١، شرحه: مهدي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية (١٩٩٤م)، ورد البيت في ديوانه مع شيء من الاختلاف:

أسيلة مجرى التمتع أَمَّا وشاحها
فجار وأما الحجلُ منها فما يجزي

٦ - سورة البقرة (٢٦).

٧ - سورة الضحى (٩).

أما دلالتها على الشرط فيدل عليه دخول الفاء في جوابها، فإذا قلت: أما زيدٌ فمسافرٌ، فمعناه: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزِيدٌ مسافرٌ، و "أما" نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معاً بعد حذفهما، ووجه دلالة الفاء بعد أماً على كونها دالة على الشرط متضمنة لمعناه: أن الفاء لا يخلو أن تكون عاطفة؛ لدخولها على خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ لا يُعطف على المبتدأ، ولا يجوز أن تكون زائدة؛ لأن الكلام لا يُستغنى عنها في حال السَّعة، فلم يبق إلا أن تكون جزاءً، والفاء بعد "أما" لازمة؛ لنيابتها عن الشرط والجزاء.^١

واعترض بعد النحاة على إفادة "أما" للشرط، بأنها لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول: أماً علماً فعالماً، فهو عالمٌ إنْ ذكرتَ العلمَ أم لم تذكره، بخلاف "إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرو"، فقيام "عمرو" متوقف على قيام "زيد".^٢ ويندفع ذلك بما ذكره السيوطي، بأن الشرط قد يجيء على ما ظاهره عدم التوقف عليه، كقول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُفِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي^٣

ألا ترى أن "بته" موجود لغيره بتُّ أو لم يكن، وخرجه الصبان: على إقامة السبب مقام المسبب، ألا ترى أن المعنى: من كان ذا بتٍّ فإنِّي لا أخونه؛ لأن لي بتاً.^٤ ويندفع اعتراضهم أيضاً بأن: الشرط في "أما" لم يجيء على أصل الشرط؛ إذ الأصل في الشرط تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها، أما الشرط في "أما" فالجواب متحقق لا محالة.^٥

أما إفادة "أما" للتوكيد: فـ "أما" تعطي في الكلام توكيد تحقق الوقوع لا محالة، فنقول: زيدٌ ذاهبٌ، بدون توكيد، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأن الذهاب منه عزيمة قلت: أماً زيدٌ فذاهبٌ^٦، ولذلك قال سيبويه في تفسيره "مَهْمَا يَكُنْ مَنْ

١ - الأماي الشجرية لابن الشجري ٨/٢، ت: محمود الطنجاني، ط: المدني، الأولى، وينظر: المقضب للمبرد ٣٥٣/٢، ت: محمد عبد الخالق، ط: عالم الكتب، المسائل البصريّة للفارسي ٢٢١/١، ت: د. محمد الشاطر، ط: مطبعة المدني، الأولى (١٩٨٥م)، مغني اللبيب لابن هشام ٦٧/١، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة العصرية، بيروت (١٩٩٢م).

٢ - همع الهمع للسيوطي ٣٣٨/٤، ت: عبد الحميد هندواي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر، حاشية الصبان ٣١٤/٥، ط: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الأولى (١٩٩٧م).

٣ - البيت لربة بن الفجاج في شرح المفصل ٩٩/١، همع/٤ ٣٥٥، حاشية الصبان ٣١٤/٥، معنى بت: الكساء الغليظ.

٤ - الهمع ٣٣٨/٤.

٥ - حاشية الصبان ٣١٤/٥.

٦ - حاشية الصبان ٣١٤/٥.

٧ - مغني اللبيب ٧٦/١، التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٨/٢، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

شيء^١، وهذا التفسير فيه فائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط، فـ "مَهْمَا" أداة الشرط، و "يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ" هو فعل الشرط، وقد نابت "أَمَّا" منابهما معاً بحيث صح حذف "أَمَّا" ووضع "مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ" موضعها دون أن يخل المعنى ولا التركيب، وفيه أيضاً تخفيف في الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، وقيام الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، وهو الشرط.^٢

وإنما أقاموا "مَهْمَا" مقام "أَمَّا" دون غيرها من أدوات الشرط؛ لأنها إن قدرت بـ "إن" لناسب الشرط؛ لأن "إن" الشرطية للشك، و "أَمَّا" للتحقيق، ولا يجوز تقديره بـ "أي"؛ لأن "أَيًّا" تستدعي زيادة المقدر؛ للزومها الإضافة، كأن يقال: أي شيء يكن، أما غيرها من أدوات الشرط فكل منها مختص بشيء معين، فـ "متى" تختص بالزمان، و "من" تختص للعاقل، و "ما" لغير العاقل.^٣

وتفسير سيبويه لقولهم: أَمَّا عبدالله فمنطلق، عبد الله مهماً يكن من أمره فمنطلق، ليس لأن "أَمَّا" بمعنى "مَهْمَا" ومرادفة لها، وإنما المقصود صلاحية التقدير فقط بحيث يصح حذف "أَمَّا" ووضع "مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ" مكانها؛ وذلك لأن "أَمَّا" حرف، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معاً؛ لأن معقولية الحرف غير معقولية الاسم والفعل، ولأن في "يَكُنْ" ضمير يعود على "مَهْمَا"، وفي الجواب ضمير يعود على الشرط، وذلك منتف في "أَمَّا"، بالإضافة إلى أن كثيراً يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه "أَمَّا" محل "مَهْمَا" الشرطية، وعليه فالمقصود صلاحية التقدير فقط دون اللفظ.

أما إفادة "أَمَّا" التفصيل فمعناه: تفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر، نحو: قوله تعالى "فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى"^٤، وتفصيل ما أجمله في الذهن ويكون معلوماً للمخاطب بواسطة القرائن^٥، ومتى كانت لتفصيل المجلد وجب تكرارها، وقد يُكتفى بذكر قسم واحد، حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر، كقوله تعالى "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ"^٦، فإن ما يقابل

١ - الكتاب ٤/٢٣٥.

٢ - شرح الكافية ٤/٤٦٧/٤٦٨.

٣ - حاشية الصبان ٥/٣١٤.

٤ - التصريح ٢/٤٢٨، الهمع ٤/٣٥٥، حاشية ابن حمدون ٢/١٢.

٥ - حاشية ابن حمدون ٢/١٠٢.

٦ - سورة الليل (٥).

٧ - الفوائد الضيائية للجامي ٢/٤٢٦، ت: أسامة الرفاعي، ط: المكتبة الشاملة.

٨ - سورة آل عمران (٧).

"أما" المذكورة هاهنا غير مذكور لكن مقدر، والتقدير: وأما الذين ليس قي قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون إليها المتشابهات.

وخالف المالقي في ذلك فجعل التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول^١، وهذا غير لازم، ويؤيده مجيئها في القرآن بغير تكرار، ومنه قوله تعالى "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَعَتَبُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ"^٢، أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا. وقد تأتي "أما" لغير التفصيل، فتكون للشرط والتوكيد فقط، نحو: أما زيدٌ فمنطلقٌ، وجعل الشيخ خالد دلالتها على التفصيل دائماً لا تخلو منها "أما"، وأن نحو: أما زيدٌ فمنطلقٌ، قسيم المذكور محذوف للعلم به من المقام^٣.

رابعاً: -أحكام "أما": ١- لزوم الفاء في جواب "أما":

من أحكام "أما" أن الفاء بعدها لازمة في جوابها لا تحذف منه؛ وذلك لنيابة "أما" عن الشرط وحرفه، فإذا قلت: أما زيدٌ ففائمه، فالتقدير: مهماً يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ، فحذفوا "مهماً يكن من شيء" اكتفاءً عن ذلك بقرينة الحال، فبقي "زيدٌ قائمٌ"، فقبح اللفظ لوجود الفاء أولاً، وهي طالبة أن تكون ثانياً؛ لأنها رابطة الجزء بالشرط، فقدموا شيئاً من جملتها عليها إصلاحاً للفظ، فقالوا: فزيدٌ قائمٌ، ولما كانت "أما" متضمنة معنى الجزء وجب اقتران جوابها بالفاء؛ لأنه جواب الجزء.

وأورد السيوطي استشكالاً على تعليل اقتران جواب "أما" بالفاء: بأن الجواب "مهماً يكن من شيء" الذي هو الأصل لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد "أما" سواء كان ما دخلت عليه الفاء صالحاً لها أم لم يكن، نحو: مهماً يكن من شيء لم أبال به، و "أما" يجب ذكر الفاء في جوابها، فدل على أن لزوم الفاء ليس لوقوعها في جواب الشرط، وإنما لتدل على أنه جواب، حتى لا يتوهم أنه الشرط، لأن الشرط لا يقترن بالفاء.

وجعل ابن الحاجب لزوم الفاء في جواب "أما" لحذف الشرط وإقامة جزء الجزء موقعه؛ بقصد تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، ولقيام ما هو

^١ - رصف المبانى ص ١٨٢.

^٢ - سورة النساء (١٧٥، ١٧٤).

^٣ - التصريح/٢، ٤٢٨.

^٤ - المقتضب/٢، ٢٧؛ شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٥، ط: مكتبة المتنبى، القاهرة، البسيط ٦٢٣/٢، الأزهية ص ١٤٤، الجنى الداني ص ٥٢٣.

^٥ - الهمع/٢، ٦٧؛ عزاء لأبي حيان.

الملزوم حقيقة قي قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، وهو الشرط، وحصل أيضاً من قيام جزء الجزء موقع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر، وحصل أنفاً بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجواب لوقعت فاء السببية في أول الكلام.^١

وعلى الصبان للزوم الفاء في جواب "أماً": بأن الفاء دليل على شرطيتها، فلما كانت شرطية "أماً" خفية؛ لكونها بطريقة النيابة بخلاف شرطية "مهماً" بطريق الأصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها.^٢

٢- من أحكام "أماً": حذف الفاء من جوابها:

ربما حذفوا الفاء من جواب "أماً" كما يحذفونها من جواب الشرط المحض، ولا تحذف هذه الفاء إلا من قبيل الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

فَأَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَكَانَ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَنَاقِبِ^٣

أما في غير الشعر فتحذف بكثرة إذا دخلت على قول محذوف أغنى عنه المحكي به، كقوله تعالى "فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ"،^٤ التقدير: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فلما حذف القول استغناءً عنه بالمقول تبعه حذف الفاء، قال الفراء:

("أماً" لا بد لها من الفاء جواباً، فأين هي؟، فيقال: إنها كانت في قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى - والله أعلم - فأما الذين اسودت وجوههم فيقال لهم: أكفرتم، فسقطت الفاء مع "فيقال"، والقول قد يُضمر، ومنه في كتاب الله كثير)^٥ وجعل ابن الشجري حذفها في الآية من أحسن الحذوف، وأن حذفها أفضل من إثباتها لكثرة حذف القول^٦،

وجعل ابن هشام حذف الفاء مع القول واجب^٧.

^١ - شرح الكافية ٤/٤٦٨.

^٢ - حاشية الصبان ٥/٣١٥.

^٣ - البيت من الطويل للحارث المخزومي في المقتضب ٣/١٢٢، شرح المفصل ٥/١٢٥، الجني الداني ص ٥٢٤، ارتشلاف الضرب ٤/١٩٠٨، البحر المحيط ٣/٢٩٤، ت: صدقي جميل، ط: دار الفكر، بيروت، أوضح المسالك ٤/٢٣٤، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة المصرية، بيروت، الدر المصون ٣/٢٤٠، ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.

^٤ - سورة آل عمران (١٠٦).

^٥ - معاني القرآن للفراء ١/٢٢٩، ت: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبدالفتاح الشلبي، ط: دار المصرية، مصر، الأولى.

^٦ - الأملالي الشجرية ٢/١٠٢، ٣/١٢٢.

^٧ - أوضح المسالك لابن هشام ٤/٢٣٤.

وجعل بعض النحاة حذف الفاء في غير الضرورة ممتعاً، وأن الجواب في الآية: فذوقوا العذاب، والأصل: فيقال لهم: ذوقوا العذاب، فالمحذوف: يُقال، وليس الفاء، وانتقلت الفاء بعد حذف القول إلى المقول "فذوقوا"، وتعين أن يكون الجواب للقول المحذوف، ولقوله: "أكفرتم"، ومثله قوله تعالى: "وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ" ^١، تقديره فيقال لهم: أفلم تكن آياتي تتلى عليكم، فحذف "فيقال" ولم تحذف الفاء، فلماً بطل هذا تعين أن يكون الجواب: "فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون"، فوقع ذلك جواباً له، ولقوله: "أكفرتم"، ومن نظم العرب إذا ذكروا حرفاً يقتضي جواباً له أن يكتفوا عن جوابه حتى يذكروا حرفاً آخر يقتضي جواباً ثم يجعلون لهما جواباً واحداً، كما في قوله تعالى: "فإِذَا يَأْتِيَكُمُ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" ^٢ فقوله: "فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" جواب للشرطين، وليس "أفلم" جواب أمّا، بل الفاء عاطفة على مقدر والتقدير: أأهملتكم، فلم أتل عليكم آياتي. ^٣

واعترضه أبوحيان بأن: هذا الكلام كلام أديب لا كلام نحوي؛ لأن ما من نحوي غلا خرج الآية على إضمار: فيقال لهم أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب، وهو أن يكون في الكلام شيء مقدر لا يستغني المعنى عنه، فالقول بخلافه مخالف للإجماع فلا التفات إليه، وأن هذه الفاء التي بعد الهمزة في "أفلم" ليست فاء "فيقال" التي هي جواب "أما" حتى يقال حذف "فيقال" وبقيت الفاء، بل الفاء التي هي جواب "أما"، والقول بعدها محذوف، وفاء "أفلم" تحتمل أن تكون زائدة أو تفسيرية وتقدم الكلام فيقال لهم: مَا يَسُوؤُهُمْ، فَأَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي، ثم اعتني بهمزة الاستفهام فتقدمت على الفاء التفسيرية. ^٤

أما حذف الفاء مع غير قول محذوف فقليل، ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم-: "أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله" ^٥، أي: فما بال رجال، وقيل: الحديث لا شاهد فيه؛ لاحتمال أن يكون على حذف القول، أي: أقول: ما بال أقوام. ^٦ وجعل ابن مالك حذف الفاء جائز في الاختيار سواء كان مع قول أو غير قول، وأن تخصيصه بالشعر أولى. ^٧

١ - سورة الجاثية (٣١)

٢ - سورة البقرة (٣٨).

٣ - البحر المحيط/٣/٢٩٤.

٤ - الدر المنصور/٣/١٤١.

٥ - صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تل، حديث/٢١٦٨، ص٥١٩، ط: دار ابن كثير، دمشق، الأولى (١٤٢٣-٢٠٠٢م).

٦ - حاشية ابن حمدون/٢/١٠٢.

٧ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص١٩٦، ت: طه محسن، ط: مكتبة ابن تيمية.

والحق ما ذهب إليه ابن مالك، ويؤيده كثرة ما ورد في ذلك من أحاديث نبوية، ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم-: "أَمَّا مُوسَى، كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ إِذَا أَنْحَدَرَ فِي الْوَادِي" ^١، وقول عائشة رضي الله عنها-: "وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا" ^٢.

ووافق ابن هشام ^٣، والأشموني ^٤ ابن مالك في جواز حذف الفاء في غير النثر في غير قول لكنهما جعلاً حذفها نادراً وقليلاً، ولعل من حكم بندرة حذف الفاء بغير قول على الرغم من كثرة الأحاديث المروية في ذلك مبني على مذهبهم في عدم الاحتجاج بالحديث النبوي في إثبات القواعد الكلية وبناء الأحكام، وتناول المسائل النحوية بصفة عامة، وهو ما نص عليه السيوطي في هذا الباب فقال ردّاً على ابن مالك:

(ينبغي أن يتوقف في قبول ذلك فإنه انفرد به ولم يذكره أحد من النحاة غيره، وإنما أخذه من حديث "أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ" وقد أكثر من ذكر أحكام نحوية لم يسبق إليها من الأحاديث، وبالغ أبو حيان وغيره في الرد على ابن مالك بسبب استشهاد بالحديث، وقالوا: الأحاديث ليست مقطوعة بأنها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم بل هي مروية بالمعنى رواها الأعاجم والمولدون واللحانون، فلحنوا فيه، فلماذا لم يستدل أحد من النحاة المتقدمين على إثبات قاعدة نحوية بما ورد في الأحاديث) ^٥

وما نقله السيوطي عن أبي حيان لا يخلو من التعسف، إذ فيه تشكيك في مصدر من مصادر التشريع، إذ المتكلم به -صلي الله عليه وسلم- أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم، فالاحتجاج به أولي.

٣- من أحكام "أَمَّا": الفصل بين أَمَّا والفاء:

لما كانت "أَمَّا" نائبة عن الشرط وحرفه وكرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما؛ لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه قدموا أحد جزئي الجواب، وجعلوه كالعوض من فعل الشرط، والتزموا أن يفصل بين "أَمَّا" والفاء بفاصل فراراً من القبح في اللفظ ^٦، وحتى لا يقع جواب الشرط متصلاً بأداة الشرط؛ لأن "أَمَّا" تنزلت منزلة

^١ - صحيح البخاري، كتاب الحج، باب التلبية، حديث ١٥٥٥، ص ٣٧٨.

^٢ - المرجع السابق، حديث ١٥٥٦.

^٣ - أروض المسالك ٤/ ٢٣٥.

^٤ - حاشية الصبان ٥/ ٣١٥.

^٥ - النكت على الألفية والكافية والشافية للسيوطي ص ١٣٧، مخطوط الأزهر الشريف (٣٢٤٠٦١).

^٦ - شرح المفصل ٥/ ١٢٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٨.

الفعل الشرطي، والفعل لا يلاصق الفعل^١، بالإضافة إلي أن المتعارف عند النحاة شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر، ألا تری أن حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" وبعد القسم لم يحذف وجوباً إلا مع سد جواب "لولا" وجواب القسم مسده، فكذاك هنا فعل الشرط محذوف وجوباً، والمحذوف وجوباً لا بد أن يحل محله شيء آخر.^٢

أنواع الفاصل:

لا يقع بين "أما" وفائها جملة مستقلة، نحو: أمّا زيدٌ قائمٌ فعمروٌ كذا؛ لأن الواقع بينهما جزء الجزء؛ إذ المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء، فلا يكون جملة مستقلة بل لا بد أن يكون مفرداً^٣.

واشترط ابن الحاجب أن يكون الفاصل جزءاً من جملة الجواب^٤، واشترطه أيضاً الشيخ خالد^٥، والرضي^٦، والصحيح جواز الفصل بين "أما" والفاء ببعض الجواب، أو الفصل بغيره، كالفصل بالظرف، نحو: أمّا في الدار فزيدٌ، وأمّا اليوم فمنطلقٌ؛ لأن الظرف يتعلق بالشرط الذي قامت مقامه "أما"، ويؤيده قولهم: أمّا العبيد فذو عبيد، فـ "العبيد" مفعول به لفعل الشرط المحذوف، والتقدير: مهما يكن من شيء ذكرت فذو عبيد.^٧

ويؤيده أيضاً قول سيبويه في نحو: أمّا علماً فعالم، فالمصدر حال، والعامل فيه ما قبله أو ما بعده.^٨

ويمكن القول بأن الفاصل بين "أما" والفاء قد يكون جزءاً من جملة الجواب وهو الأكثر، وقد يكون جزءاً من الشرط، وهو أقل استعمالاً.

ويفصل بين "أما" وبين الفاء بواحد من هذه الأشياء، وهي:

الأول: الفصل بالمبتدأ: نحو: أمّا زيدٌ فعالمٌ، فـ "زيد" مبتدأ، والفاء في "عالم" داخلية على جواب الشرط المحذوف الذي نابت عنه "أما"، وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ، ولكنها تأخرت ليكون فاصلاً بين "أما" والفاء، و"عالم" خبر المبتدأ، والجملة في محل

١ - البسيط ٦٢٣/٢.

٢ - شرح الكافية ٤/٦٨.

٣ - حاشية ابن حنون ٢/١٠٢/١٠٢، حاشية الصبان ٥/٣٢١.

٤ - الكافية بشرح الرضي ٤/٤٦٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١، ت: موسى العليبي، ط: مطبعة العاني، بغداد.

٥ - التصريح ٢/٤٣٠.

٦ - شرح الكافية ٤/٤٦٦.

٧ - معني اللبيب ١/٧٠، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة العصرية، بيروت.

٨ - الكتاب ١٩٢، ١٠١٩٢.

جزم جواب "مهما"، والتقدير: مهما يكن من شيء فعالمٌ، فـ "مهما" اسم شرط جازم مبتدأ، و "يكن": فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، وكان تامة فاعلها ضمير مستتر يرجع على "مهما"، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، أما إذا اعتبرنا "كان" ناقصة فالضمير اسمها، وخبرها محذوف، أي: موجوداً، و "من شيء" بيان لهما، وفائدة البيان بـ "شيء" خصوصاً؛ لأنه عام، ويجوز أن يعرب "من شيء" فاعل لـ "كان" التامة بناءً على قول من قال بجواز زيادة "من" في الإيجاب^١، وفيه بُعد؛ لخلو الجملة الخبرية من الرابط^٢.

وليس بلانزم أن تكون "أمّا" قائمة مقام "مهماً يكن من شيء"، فيمكن تقديرها: مهماً يذكرُ زيدٌ فهو عالمٌ، بصيغة الفعل الغائب للمجهول، على أن يكون "زيد" مرفوعاً بأنه فاعل للفعل المحذوف^٣.

الثاني: الفصل بالخبر: نحو: أمّا قائمٌ فزيدٌ.

الثالث: الفصل بالاسم المنصوب لفظاً: كقوله تعالى "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ"^٤، فـ "اليتيم" مفعول به مقدم منصوب بالفعل بعده "تقهر"، والتقدير: مهماً يكن من شيء فلا تقهرُ اليتيمَ، ولا تمنع الفاء من ذلك؛ لأنها كالزائدة^٥.

وقد استدل ابن مالك بالآية على أنه لا يلزم تقديم معمول العامل، حيث تقدم معمول على الجازم "لا"، ولو قدم العامل "تقهر" على الجازم لامتنع؛ لأن المجزوم لا يتقدم على جازمه، كالمجرور لا يتقدم على عامله^٦.

١ - وهو قول الأخفش حيث لم يشترط في زيادتها شيئاً، فأجاز زيادتها في الواجب وغيره، وفي المعارف والتكرات، واستدل بقوله تعالى "يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ"، وبه قال ابن جني وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ، أَي: لمن ما آتيناكم، فزاد "مِنْ" في الإيجاب، وإليه ذهب ابن مالك، والشاطبي لكثرة ورود ذلك في السماع نثرًا ونظمًا، وعزه المرادي للكسائي، وابن هشام الضريير. ينظر: معاني القرآن ٨٨/١، وينظر: البغداديات ٢٤٢، ت: صلاح الدين السكاوي، ط: مطبعة العاني، بغداد، المحاسب ١٦٤/١، ط: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠ (هـ- ١٩٩٩م)، اللباب ٣٥٥/١، ت: عبد الإله نيهان، ط: دار الفكر، دمشق، الأولى، شرح المفصل ٤٦٠/٤، البسيط ٨٤٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠١/١، ت: صاحب أبو جناح، مكتبة مشكاة الإسلامية، شرح التسهيل ١٣٨/٣، المغني ٣٥٦/١، الجني الداني ٣١٩، توضيح المقاصد ٧٥٠/٢، ت: عبد الرحمن علي سليمان، ط: الكليات الأزهرية، مصر، الرابعة، المغني ٣٥٣/١، شرح الألفية لابن الناظم ٢٦٠/١، ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، المقاصد الشافية للشاطبي ٥٩٨/٣، ت: عبد الرحمن العثيمين، ط: جامعة أم القرى، السعودية، الأولى، (٢٠٠٧)، المغني ٣٥٣/١، شفاء العليل ٦٥٧/٢، ت: الشريف عبد الله، ط: جامعة أم القرى، السعودية، الأولى (١٩٨٦)، المساعد ٢٤٧/٢، ت: محمد كامل، ط: دار الفكر، بيروت، تمهيد القواعد والفوائد ٣٣٥، ت: علي فاخر، جابر محمد، ط: دار السلام، مصر.

٢- حاشية ابن حمدون/١٠٢.

٣- البسيط ٦٢٣/٢، الفوائد الضيائية ٣٢٩ / ٢، ت: أسامة الرفاعي، ط: المكتبة الشاملة.

٤- سورة الضحى (٩).

٥- ينظر: الكشف ١٢٠٩، ت: خليل مأمون، ط: دار المعرفة، بيروت، التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت: علي محمد الجبوي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه، فتح القدير للشوكاني ص ١٦٣٣، ت: يوسف العوش، ط: دار المعرفة، بيروت، المحرر الوجيز لابن عطية ٤٩٥/٥، ت: عبد السلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الدر المصون ٤٠/١.

٦- شرح التسهيل ١٣٩/٢.

وصح إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها في قوله تعالى "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ" أنه معمول لما بعده، فلو حذف "أما" والفاء وقلت: اليتيم لا تقهر لكان جائزاً، بخلاف "أما زيداً فأني ضاربٌ"؛ لأنك لو حذف "أما" والفاء لم يجز تقديم معمول خبر "إن" عليها، وكذلك لا يجوز: "أما درهماً فعندي عشرون"؛ لأن المميز لا يعمل فيما قبله بإجماع النحاة^١، وهذا مذهب سيبويه، فقال: (وقد قرأ بعضهم^٢ "وأما ثمودَ فهديناهم"^٣، إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنية^٤)، ونقله ابن هشام^٥، والسيوطي^٦ عن ابن درستويه، والمبرد مع أن ظاهر كلامه في المقتضب جواز إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها مع "أما" دون غيرها، فقال:

(وجملة هذا الباب أن الكلام بعد "أما" على حالته قبل أن تدخل، إلا أنه لا بد من الفاء؛ لأنها جواب الجزاء، أفلا تراه قال -عز وجل- "وأما ثمودَ فهديناهم"، كقولك: ثمودَ هديناهم، ومن رأى أن يقول: زيداً ضربته، نصب بهذا فقال: أما زيداً فاضربه، وقال: "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ"، فعلى هذا ففس هذا الباب)^٧.

وممن ذهب إلى جوازه الرضي^٨، واشترط ابن هشام في مثل هذا الموضع تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، وإنما اشترط ذلك لأن "أما" نائية عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل، فلا يجوز أن يكون التقدير: وأما هدينا ثمود فهديناهم، إذ أن هذا التقدير يلزم به الفصل بين "أما" والفاء بجملة تامة، ولا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد^٩.

الرابع: الفصل بالاسم المنصوب محلاً: نحو: قوله تعالى "وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ"^{١٠}، فالجار والمجرور محله النصب متعلق بـ "حَدِّثْ"، وإنما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه في غير "أما"؛ لأن الفاء بعد "أما" مزحلقة عن محلها الأصلي، إذ الأصل في الفاء تصدرها جملة الجواب، لكنها تأخرت عن مكانها الأصلي

١ - المعنى ٧٠/١، الهمع ٣٥٨/٤.

٢ - قرئت الآية برفع "ثمود" ونصبها، وبها قرأ أبي إسحاق وعيسى اللقي. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية ص ١٣٣، ط: مكتبة المتنبى، القاهرة.

٣ - سورة فصلت (١٧).

٤ - الكتاب ١٤٨/١.

٥ - المعنى ٧٠/١.

٦ - الهمع ٣٥٨/٤.

٧ - المقتضب ٢٧/٣.

٨ - شرح الكافية ٤٦٨/٤.

٩ - المعنى ٧٠، ٦٩/١.

١٠ - سورة الضحى (١١).

لكي يكون هناك فاصل بين "أما" والفاء؛ لكرهية أن يقع جواب الشرط متصلًا بأداة الشرط^١.

الخامس: الفصل بين "أما" والفاء بالجملة الشرطية وحدها دون جوابها: نحو قوله تعالى "فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ"^٢،

فـ "أما" نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط، وقد فصل بين "أما" والفاء بجملة شرطية "إن كان من المقربين"، وبهذا يكون اجتمع في الآية شرطان، هما "أما"، و"إن" وذكر جواب واحد، وقد اختلف النحاة في الجواب المذكور هل هو لـ "أما"، أم لـ "إن"، أم الجواب لهما معاً إلى أقوال:

القول الأول: أن الجواب في الآية لـ "أما" لا للشرط، وحذف جواب الشرط لدلالة "أما" عليه، ولذلك لزم أن يكون فعل الشرط بعد "إن" ماضياً، ولا تلزم مضيه إلا عند حذف الجواب، كأنه قال: مهما يكن من شيء فروحٌ وريحانٌ إن كان من المقربين، فالفاء جواب الشرط الذي تقدم، وجواب "إن" محذوف، وهو قول سيبويه^٣، والمبرد^٤، والفراسي^٥ في أحد قوليه، وبه قال ابن الشجري وعلل له بأن: جواب "أما" لا يحذف في حال السعة والاختيار، وجواب "إن" قد يحذف في الكلام^٦.

وصححه العكبري^٧، والرضي^٨، وابن مالك^٩، وأبو حيان^{١٠}، وابن هشام^{١١}، وعلل له بأمرين: أحدهما: أن الجواب لا يلي أداة شرط بغير فاصل، والآخر: أن الفاء في الأصل للعطف، فحقها أن تقع بين شيئين، وهما المتعاطفان، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر، وهو التوسط، فوجب أن يُقدم شيء

١ - حاشية الصبان/٥/٣٢٢.

٢ - سورة الواقعة (٨٨:٩١).

٣ - الكتاب ٤٤٢/١، وينظر: إعراب القرن للنحاس/٤/٢٣٠، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (١٤٢١ هـ)، البحر المحيط/٥/٣٢٢، الجني الداني ص٥٢٥، الهمع ٤/٣٥٨، الدر المصون ١٠/٢٣١/٢٦/٢٨٠.

٤ - المقتضب/٢/٦٨، مشكل إعراب القرآن لمكي ٤/٧١٤، ت: حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الثانية، إعراب القرن للنحاس/٤/٢٣٠.

٥ - كتاب الشعر للفراسي ص٦٤، ت: محمود محمد الطناجي، ط: الخانجي، القاهرة، الأولى (١٩٨٣م).

٦ - الأمالي الشجرية/٢/١١٩.

٧ - التبيين ٢/١٢٠٦، وينظر: روح المعاني/٢٦/٢٨٠.

٨ - شرح الكافية/٤/٤٦٩.

٩ - تمهيد القواعد/٩/٤٥١١.

١٠ - البحر المحيط/١٠/٩٥١، روح المعاني/٢٦/٢٨٠، حاشية الصبان/٥/٣٢٢.

١١ - اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ص٣٤، ت: عبدالفتاح الحموز، ط: دار عمار، عمان، الأولى (١٩٨٦م).

عليها إصلاحًا للفظ، فقدمت جملة الشرط الثاني؛ لأنها كالجاء الواحد، كما قدم المفعول في "فَأَمَّا الْبَيْتِمْ فَلَا تَقَهْرُ".

القول الثاني: أن الجواب للشرط لا لـ "أما"، وجواب "أما" محذوف، وهو مذهب الفارسي في أحد قوليه^١.

القول الثالث: أن الفاء وما بعدها جواب لـ "أما" وللشرط معًا، والأصل: مهّمًا يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح، ثم أنيبت "ما" مناب "أما"، فصار: فأما إن كان من المقربين فروح، ثم قدمت "إن"، والفعل الذي بعدها فصار: فأما إن كان من المقربين فروح، فالتقت فاءان، فأغنت إحداهما عن الآخر، وهو قول الأخفش^٢.

والذي يتراءى لي أن الأخفش ممن يعدون هذه الآية من اعتراض الشرط على الشرط، وممن يمكن حمل كلامهم في هذه الآية الكريمة على اعتراض الشرط أيضًا مكى^٣، والأنباري، حيث قال:

(فالفاء في "فروح" جواب "أما"، و "أما" وجوابها في موضع جواب "إن" وإن كانت متقدمة عليه)^٤.

القول الرابع: أن الجملة الشرطية وجوابها جواب "أما"، والتقدير: مهّمًا يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح، وهو قول ناظر الجيش^٥، ونقله الصبان عن الدماميني^٦. وأولى هذه الأقوال ما ذهب إليه سيبويه وأكثر النحاة؛ وذلك لأن شرط "أما" قد حُذف، فلو حُذف جوابها أيضًا لحصل إجحاف بها.

السادس: الفصل بين "أما" والفاء بالجملة الدعائية، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين "أما" نحو: أمّا اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا، وأمّا الآن - أكرمك الله - فأنا مسافر^٧.
السابع: الفصل بشبه الجملة (الظرف، والجار والمجرور) نحو: أمّا اليوم فإنّي ذاهبٌ، وأمّا في الدار فإنّي جالسٌ، وقد اختلف النحويون في تعلق الظرف، فالجمهور على أن العامل فيهما هو "أما"؛ لما فيها من معنى الشرط، كأنك قلت: إن يكن من شيء اليوم

١ - نسب إليه في: البحر المحيط ٩٥/١٠، الجنى الداني ص ٥٢٦، الدر المصون ٢٣١/١٠، روح المعاني ٢٦/٢٨٠، تمهيد القواعد ٩٥١١/٥١١.

٢ - المرجع السابق.

٣ - مشكل إعراب القرآن ٧١٤/٢.

٤ - البيان في غريب القرآن للأنباري ٤١٩/٢، ت: طه عبد الحميد، مصطفى السقا، ط: الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٠م).

٥ - تمهيد القواعد ٤٥١١/٩.

٦ - حاشية الصبان ٣٢٢/٥.

فإنّي ذاهبٌ، وعلى ذلك تكون "أما" نابت عن فعل الشرط معنى وعملاً، ولم يجز أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف؛ لأن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها.^١ وقيل: عامل الظرف هو فعل الشرط المحذوف، وعلى ذلك تكون "أما" نابت عن فعل الشرط معنى لا عملاً^٢، وسواء كان العامل في الظرف "أما" أو فعل الشرط، فالفاصل بين "أما" والفاء جزءاً من معمول الشرط لا جزءاً من معمول الجواب، والفاء في مركزها الأصلي وغير مزحلقة^٣، وإن كان لا مانع من إعمال ما بعد الفاء في الظرف والجار والمجرور في هذا الموضع، لأن النحاة يتوسعون في الظرف والجار والمجرور دون غيرهما.

الثامن: الفصل بالمصدر: نحو: "أما علماً فعالمٌ، والأصل في هذا: أن رجلاً وُصف عنده رجلاً بعلم وغيره، فقال الرجل الواصف: أما علماً فعالم، يريد: مهمماً يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، كأنه مُنكر ما وصف به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير مرفوع بفعل الشرط المحذوف، وفعل الشرط هو ناصب الحال، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما تكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم.

ومجيء المصدر بعد "أما" قياسي عند ابن مالك^٤، وابنه^٥، وأبي حيان^٦، ومقصود على السماع عند سيبويه كما هو ظاهر من نضه، حيث قصر مجيء المصدر في موضع الحال فيما كان فيه المصدر مؤولاً بالمشقوق فقال: (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب، وذلك قولك: قتلت صبراً، وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى في هذا الباب يُوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ما هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً)^٧.

^١ - ينظر: الكتاب ٣١٢/٢، المقضب ٣٥٢/٢، الأمالي الشجرية ١١/١٣٢/١، شرح الوافية في نظم الكافية لابن الحاجب ص ٤١٩، ت: موسى العليسي، ط: مطبعة الآداب، العراق (١٩٨٠م)، البسيط ص ٦٢٦، شرح الكافية ٤/٤٧٦، الجني الداني ص ٥٢٦.

^٢ - الكتاب ٣١٢/٢، المقضب ٣٥٢/٢، الأمالي الشجرية ١١/١٣٢/١، شرح الوافية في نظم الكافية ص ٤١٩، البسيط ص ٦٢٦، شرح الكافية ٤/٤٧٦، الجني الداني ص ٥٢٦.

^٣ - حاشية الصبان ٥/٣٢٣.

^٤ - شرح التسهيل ٢/٣٢٩، والتذليل والتكميل ٩/٤٩، ت: حسن هندلوي، ط: دار القلم، دمشق، تمهيد القواعد ٥/٢٢٧١.

^٥ - شرح الألفية لابن الناظم ٢/٣٢٨.

^٦ - التذليل والتكميل ٩/٤٩.

^٧ - الكتاب ١/٣٧٠، وينظر: التبصرة والتذكرة ١٥/٢٢٩، شرح التسهيل ٢/٣٢٨.

إعراب المصدر: لا يخلو المصدر الواقع فاصلاً بين "أما" والفاء من أن يكون نكرة أو معرفة، فإن كان المصدر نكرة نحو: أما علماً فعالم، وجب نصبه عند الحجازيين، أما عند بني تميم فيجوز فيه الرفع والنصب، ولكن النصب عندهم أكثر.

أما المعرف من المصدر، نحو: أما العالم فعالم، فأجاز الحجازيون رفعه ونصبه، والرفع عندهم هو الأكثر، أما بنو تميم فيوجبون رفعه كما هو ظاهر من كلام سيبويه.^١ وسواء كان المصدر نكرة أو معرفة، فإن جاء مرفوعاً، ففي إعرابه قولاً واحداً، وهو أنه مبتدأ والجملة بعد الفاء خبر، والتقدير، أما العلم فهو عالم.

أما إن جاء المصدر منصوباً ففي إعرابه ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن كان المصدر نكرة أعرب حالاً، وإن كان معرفة أعرب مفعولاً به، أو مفعولاً لأجله، وهذا قول سيبويه^٢، كأنه أجاب من قال لِمَه؟، وبهذا يقدر المفعول من أجله، وذلك أنه لما انتصب وهو معرف بأل لم يمكن أن يكون نصبه على الحال؛ لتعريفه، ولم يمكن نصبه على المصدر المؤكّد لتعريفه أيضاً؛ لأن المصدر المؤكّد لا يكون معرفاً؛ لأنه لا يدل إلا على ما دل عليه الفعل، والفعل لا يدل إلا على مطلق الحدث، فكذاك توكيده، والمعرّف يدل على أنه مؤكّد لذلك، وهو ما نص عليه أبو حيان^٣، والمرادي^٤.

القول الثاني: أن يعرب المصدر المنصوب مفعولاً مطلقاً مؤكّداً لنصبه، وهو "عالم" المؤخر، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً، ولكن وجب تقديمه ليكون فاصلاً بين "أما" والفاء كما وجب تقديم المفعول به في قوله تعالى: "فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ"، وهو قول الأخفش^٥، وبه قال الرضي^٦.

ورد أبو حيان مذهب الأخفش من وجهين: أحدهما: أن المصدر المؤكّد لا يكون معرفاً بالألف واللام؛ لأنهما يخرجانه من الإبهام إلى التخصيص، ودعوي زيادة "ال" خلاف الأصل^٧.

^١ - الكتاب ١/٣٨٤/ شرح التسهيل ١/٤٩، النكت لأعلم ص ٥٤٥، شرح الكافية ٢/٣٩٨، التذييل ٥١/٩، تمهيد القواعد ٥/٢٢٧، حاشية الصبان ٥/٣٢٤.

^٢ - الكتاب ١/١٩٣، وينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص ١٠٩، ت: زهير عبدالمحسن، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى (١٩٩٦)، النكت للأعلم ص ٥٤٥.

^٣ - التذييل ٥١/٩.

^٤ - الجني الداني ص ٥٢٧.

^٥ - شرح التسهيل ١/٤٩، التذييل ٥٢/١، تمهيد القواعد ٥/٢٢٧.

^٦ شرح الكافية ٤/٤٧٢.

^٧ - التذييل ٥١/٩.

الآخر: أنه لا يصح أن يكون مصدرًا مؤكّدًا إذا كان ما بعد الفاء لا يمكن أن يعمل ما بعده فيما قبله، نحو: أما علمًا فلا علم له.

القول الثالث: أن يُعرب المصدر مفعولًا به بفعل الشرط المقدر، ويقدر متعديًا على حسب المعنى، فكأنه قال: مهمّا تذكرُ علمًا فالمذكور عالمٌ، وهو قول الكوفيين^١، واستحسنه ابن مالك^٢، وابن هشام^٣، وهو الأولى؛ لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراد مانع، بخلاف الحكم بالحالية فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكّد فإنه يتمتع إذا كان بعد الفاء مالا يعمل ما بعده فيما قبله، وأما الحكم بأنه مفعول به مالا يعرض مانع يمنع منه في لفظ ولا في معنى، فكان أولى من غيره.

وأفسد أبو حيان قول الكوفيين وابن مالك بأنه: لو كان على إضمار الفعل المتعدي الناصب له لم يكن ذلك مختصا بالمصدر، نحو: أما علمًا فعالم، أو بالصفات نحو: "أما صديقًا فصديق"، وكان ذلك جائزًا في كل الأسماء.^٤

التاسع: الفصل بين "أما" والفاء بالوصف: نحو: أمّا عالمًا فعالم، وأمّا العالمُ فعالمٌ، وإذا وقع بعد "أما" وصف معرفة وجب رفعه، وإن كان الوصف نكرة وجب نصبه، ويعرب حالًا، والعامل فيه ما قبل الفاء من فعل الشرط، أو ما بعد الفاء، قال سيبويه:

(ومما ينتصب من الصفات حالًا كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالًا، قوله: أما صديقًا مصافيًا فليس بصديق مُصافٍ، وأمّا طاهرًا فليس بطاهرٍ، وأمّا عالمًا فعالمٌ، فهذا نصبٌ لأنه جعله كائنًا في حال علمٍ، وخارجًا من حال ظهورٍ ومصادقةٍ، والرفع لا يجوز هنا، لأنك قد أضمرت صاحبَ الصفة)^٥

ومنع المبرد الوجه الثاني، وهو أن يعمل في الوصف ما بعد الفاء؛ لاقتران الصفة العاملة بباء الجر، والباء الزائدة لا تمنع.^٦

ويمكن أن يكون تعليل منعه بأن الصفة الواقعة خبرًا لـ "ليس" لا يجوز تقديمها على "ليس"، وإذا لم يجز تقديمها على "ليس" لم يجز تقديم معمولها عليها.

^١ - شرح التسهيل ٤٩/١، التذييل ٥٢/١، تمهيد القواعد ٢٢٧١/٥/ حاشية الصبان ٣٢٤/٥.

^٢ - شرح التسهيل ٤٩/١، التذييل ٥٢/١، تمهيد القواعد ٢٢٧٣/٥.

^٣ - معني اللبيب ٧٠/١.

^٤ - التذييل ٥٣/٩.

^٥ - الكتاب ٣٨٧/١، وينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/٢.

^٦ - النكت للأعلم ص ٥٤٧، ت: رشيد بلجيب، ط: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

وذهب الأخفش^١ إلى أن انتصاب الوصف "صديقاً" بـ "أن يكون" مضمرة، وليس انتصابه على الحال، والتقدير: أما أن يكون إنسان صديقاً فالمذكور صديقاً.

ورد ابن ولاد مذهب الأخفش: بأن المصادر في هذا الباب إذا وليت "أماً" فالأكثر فيها النصب، فإذا أضمرت "أن يكون" وهو مصدر، ونصبته على مذهب من ينصب بإضمار ناصب فقد لزمه أن يكون المضمّر مصدرًا أيضًا، ويكون منصوبًا بمصدر آخر، فيتصل هذا بما لا غاية له، وهذا فاسد.^٢

وتعقبه أبو حيان: بأن فيه إضمار المصدر وإبقاء معموله، وهذا قليل لا يُقاس عليه.^٣

٤- من أحكام "أما": جواز حذفها:

قد تحذف "أماً" لكثرة الاستعمال، ويترد حذفها إذا كان ما بعد الفاء أمراً، أو نهياً، وما قبلها منصوباً به، أو بمفسر به، وإنما جاز تقدير "أماً" بالقيّد المذكور؛ لأن الأمر لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسباً لإلزام الفعل أو تركه للمفعول، وذلك بأن يُقدر "أماً" قبل المنصوب، وتدخل فإؤها على الأمر والنهي، فإن ما قبل فاء "أماً" ملزوم لما بعدها، ومثال حذف "أماً" قوله تعالى "وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَتِيَابِكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ"^٤، قال الزمخشري: (دخلت الفاء لمعنى الشرط، والمعنى: قم فكبر ربك)^٥.

وقال أبو حيان: هو قريب مما قدره النحاة في قولك: زيدٌ فاضرب، قالوا تقديره: تنبه فاضرب زيداً، والفاء هي جواب الأمر، فهي جزائية؛ لإفادة معنى الشرط، وهذا الأمر إما مضمن معنى الشرط، وإما الشرط محذوف.^٦

وقال الشوكاني: إن الفاء دخلت في كلامهم على توهم شرط، فلما لم تكن في جواب شرط محقق كانت في الحقيقة زائدة، فلم يمتنع تقديم معمول ما بعدها عليها لذلك.^٧

^١ - شرح التسهيل ٣٣٠/٢، الانتصار لسبويه على المبرد ص ١٠٩.

^٢ - الانتصار لابن ولاد ص ١١٠، وينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/٢.

^٣ - التذليل ٥٧/٩.

^٤ - شرح الكافية ٤٧٤/٤.

^٥ - سورة المدثر (٥:٣).

^٦ - الكشاف ص ١١٥٤، وينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٥/٥، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

^٧ - البحر المحیط ٣٢٥/١٠، وينظر: الدر المصون ٥٣٤/١٠.

^٨ - فتح القدير ص ١٥٥٠، روح المعاني: ٤٥/٢٩.

"أَمَّا" - بفتح الهمزة وتشديد الميم - المركبة

أصل "أَمَّا":

"أَمَّا" - بفتح الهمزة وتشديد الميم - المركبة في نحو: "أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقًا" اختلف فيها النحاة إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب البصريون^١ إلى أن "أَمَّا" مركبة من "أَنْ" المصدرية و "مَا" الزائدة التي هي عوض عن "كَانَ" المحذوفة، وينقاس حذفها في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء^٢، كقولك: أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ، والأصل فيه: لَأَنْ كُنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ، ثم حذفتم اللام الجارة لاختصار^٣، فصارت الجملة: أَنْ كُنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ، ثم حذفتم كلمة "كَانَ" اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير المتصل الذي هو اسم كان، وصارت الجملة: أَنْ أَنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ، ثم زيد لفظ "مَا" بعد "أَنْ" في موضع "كَانَ" عوضاً عنها، وأدغمت النون في الميم لتقاربهما في المخرج، وأبقى الخبر علي حاله، فصارت: أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ، و "أَنْ" هذه مفتوحة، وهي في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر مفعولاً من أجله، أو في موضع جر^٤، والمرفوع بعد "أَمَّا" اسم كان المحذوفة، والمنصوب خبرها، وهذا علي تقدير فتح الهمزة^٥، ومنه أيضاً قولك: أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فاقترَب، وأَمَّا أَنْتَ غَنِيًّا فتصدق، وقول الشاعر:

أَبَا خَرَّاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ^٦

أي: لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفْرٍ.

والدليل على أن "مَا" عوض عن "كَانَ" أنهما لا يجتمعان، فلا يقال: أَمَّا كُنْتَ مَنْطَلَقًا، وأجاز المبرد ذلك، فيجوز عنده أن تقول: أَمَّا كُنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ^٧، ورده الرضي: بأنه لا يُستند إلا سماع.

١ - ينظر: الكتاب ٢٩٣/١، شرح المفصل ٨٧/٢، الأمالي الشجرية ١٣٤/٣، شرح الكافية ١٤٦/٢، التخمير ٤٩١/١، ت: دارالرحمن العثميين، ط: دار الغرب الإسلامي، شرح التسهيل ٣٤٧/١، المساعد ٢٩٨/١، تعليق الفرائد ٢٣٢/٣.

٢ - شرح ابن عقيل ٢٩٦/١.

٣ - اللام الجارة تعليلية جاءت لبيان العلة والسبب، فما بعدها علة وسبب لما قبلها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة (تعليق الفرائد ٢٣٢/٣).

٤ - حذف حرف الجر جائز، وقياسي قبل "أَنْ" و"أَنَّ" عند أمن اللبس.

٥ - الكتاب ١٢٩/٣، ١٢٦.

٦ - أَمَّا على تقدير كسر الهمزة فالتقدير: إِنْ كُنْتَ مَنْطَلَقًا انطلقتُ، فعمل به ما عمل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه.

٧ - البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص ٣٤٩، شرح المفصل ٨٧/٢، أمالي ابن الحاجب ص ٤١٠، ت: فخر الدين قدارة، ط: دار الجبل، بيروت، الأمالي الشجرية ٣٤٤/٣، رصف المياني ص ١٨٣، شرح الكافية ١٤٦/٢، شرح التسهيل ٣٤٧/١، أوضح المسالك ٢٦٥/٢، المعنى ٢٥/١، المساعد ٢٩٨/١، شفاء العليل ص ٢٣٥، تعليق الفوائد ٢٣٢/٣، شرح شواهد معني اللبيب للناميني ٢٢٢/١، ت: أحمد عزو عناية، ط: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الأولى (٢٠٠٧).

٨ - ينظر: البغداديات ص ٢٠٥، ت: جلال الدين عبده، ط: العاني، بغداد، الانتصار لابن ولاد ص ٩٨، شرح الكافية ١٤٦/٢، التذييل ٢٣٤/٤، تعليق الفرائد ٢٣٢/٢.

وإنما جاز حذف "كان" على ما تقدم وعوضت عنها "ما"؛ لأن "أن" موصولة بالفعل مقتضية له، فلا يقع بعدها إلا الأفعال إما لأنها هي المخلصة للاستقبال، وإما لأنها للجزاء^١، ولم تعوض في "إن": وإن كانت مقتضية في نحو:

أَمَا أَقَمْتَ وَأَمَا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللَّهِ يَكُلُّ مَا تَأْتِي وَمَا تَدْرَأُ .

لأمرين: أحدهما: "أن" "إن" أكثر في الاستعمال، والآخر: "ما" مع "أن" صلة له، فـ "أن" غير مستقلة بصلتها، أما "إن" فمستقلة بمعناها، فلا يلزم من التعويض في المستقل^٢.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلي أن "أن" هذه أداة شرط كـ "إن" المكسورة الهمزة التي هي للجزاء، وإنما فتحت همزة "إن"؛ لدخول "ما" عليها؛ ليلبها الاسم، فيجيزون: أَمَا زَيْدٌ قَائِمًا أَمَّ مَعَهُ، مع فتح الهمزة على أنها قد غير صورته ليؤذن بتغيير عملها في الشرط المتروك فيها، فـ "ما" عندهم عوض عن المحذوف، وقد استدلوا على أنها شرط بقوله تعالى: "أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى"^٣، قُرئت الآية بفتح الهمزة وكسرهما، والفتح على تقدير: لأن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، والأصل في هذا: لأن تذكر إحداهما الأخرى إن تضل، قال الفراء: (فمن كسرهما نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها، ومن فتحها فهو أيضًا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير، فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة، ومعناه -والله أعلم- استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودًا عليه)^٤.

واستدلوا على شرطيتها أيضًا برواية إظهار الفعل في بيت جرير:

أَبَا خَرَّاشَةَ أَمَا كُنْتَ ذَا نَفْرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبَعُ

بإظهار الفعل وكسر "إن"، وعلى تلك الرواية فلا شاهد على حذف كان؛ لذكرها، ولكنها تؤكد قول الكوفيين بأن "أن" المفتوحة شرطية يؤكد بها، ووجه تأكيد هذه الرواية لمذهب

١ - التنزيل/٤/٢٣٣.

٢ - البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب ١٠/٣، شرح المفصل ٨٧/٢، أمالي ابن الحاجب ص ٤١٠، شرح التنزيل ١٠٣٤٧، التنزيل ٤،٢٣٢، شرح ابن عقيل ٢٩٦/١، شفاء العليل ص ٢٣٥، شرح شواهد مغني اللبيب للدمايني ١٤٨/١.

٣ - أمالي ابن الحاجب ه ٤١٠.

٤ - سورة البقرة (٢٨٢).

٥ - معاني القرآن للفراء ١/١٨٤، ط: عالم الكتب، بيروت.

الكوفيين أن الفاء موجودة في الجواب، وهو قوله: "قومي"، واعتبار "ما" زائدة، ويصير تقدير الكلام: إن كنت ذا نفرٍ فإن قومي

وهو ما استصوبه الرضي لمساعدة اللفظ والمعني إياه، أما المعني: فلأن معني قوله: **أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ**: إن كنت ذا عددٍ فلستُ بفردي، وأما اللفظ: فلمجيء الفاء من هذا البيت.^١ **المذهب الثالث**: ذهب الفارسي^٢، وابن حني إلى أن "ما" هي الرافعة الناصبة لما كانت عوضاً، زادوها لمَّا استقبخوا أن تلي الأسماء، وصارت عوضاً من الفعل، فنابت منابه في العمل، قال ابن جني:

(فإن قلت: بم ارتفع وانتصب "أنت منطلقاً"، قيل: بـ "ما"؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي علي، وجلة أصحابنا من قبله، أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه)^٣.

وأولي هذه المذاهب وأرجحها ما ذهب إليه البصريون بأن "أن" التي في "أما" مصدرية وليست شرطية، ويؤيد ذلك رواية أبي عمر بن العلاء: **أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ**، برفع المضارع لا جزمه، ولو كانت شرطية كما ذكر الكوفيون لجرم المضارع، قال سيبويه: (وسألته - يعني الخليل - عن قوله: **أَمَّا أَنْتَ مَنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ مَعَكَ**، فرفع، وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس. وذلك لأنه لا يجازي بـ "أن"، كأنه قال: **لأن صرت منطلقاً أنطلق معك**)^٤

٢) اسم "كان" المحذوفة:

لم يسمع من العرب حذف "كان" وتعويض "ما" عنها، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثلنا، ولم يسمع حذفها مع ضمير المتكلم نحو: **أَمَّا أَنَا مَنْطَلِقًا أَنْطَلِقُ**، ولا: **أَمَّا أَنَا ذَاهِبًا**، كما لم يسمع مع الاسم الظاهر^٥ نحو: **أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا أَنْطَلِقُ**، والقياس جوازه كما جاز مع المخاطب، وقد مثل سيبويه في الكتاب بـ "أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبَتْ مَعَهُ"^٦.

^١ - شرح الكافية ١٤٦/٢، تعليق الفرانك ٢٣٢/٣.

^٢ - البغداديات ص ٣١٠، ٣٠٤، التنزيل ٢٣٣/٤.

^٣ - الخصائص ٣٨١/٢، ط: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة، التنزيل ٢٣٣/٤.

^٤ - الكتاب ١٠١/٣.

^٥ - ينظر: شرح ابن عقيل ٢٩٨/١، شرح شذور الذهب للجوهري ٣٦٥/١.

^٦ - الكتاب ٢٩٣/١.

"أما" -بفتح الهمزة وتخفيف الميم- واستعمالاتها

"أما" -المفتوحة الهمزة المخففة- حرف له ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن تكون حرف بسيط معناه: الاستفتاح والتنبيه كـ "ألا"، وذلك نحو: أما زيدٌ قائمٌ، وأما قامَ زيدٌ، وأما إنك قائمٌ، فيليها الجملة الاسمية، والفعلية، وإن المكسورة،^٢ ومن ذلك قول الشاعر:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر^٣

فإدخال "أما" على حرف القسم كأنه ينبه المخاطب على استماع قسمه، وتحقيق المقسم به.

وذكر المالقي أن "أما" هذه مركبة من همزة الاستفهام و "ما" النافية، ومعناها: التقرير والتوبيخ، كما يكون ذلك في "ألم"، نحو: ألم يقرم زيدٌ، وظاهر كلام ابن هشام في المغني أن الاستفتاح والتنبيه في "ألا" و"أما" متلازمان؛ حيث جعل التنبيه معناها، والاستفتاح مكانه، وعبارته: (أن تكون للتنبيه، فتدل على تحقق ما بعدها، ويقول العربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويعملون معناها).^٤

وظاهر كلام ابن مالك أنهما معنيان مستقلان، فعبارته في التسهيل: (وقد يُعزى التنبيه إلى "ألا" و "أما" وهما للاستفتاح مطلقاً)^٥، فقوله: (قد يُعزى) إشعار بالقلّة، بمعنى أن الأكثر أن يكون للاستفتاح مطلقاً سواء قصد مع ذلك التنبيه أم لم يقصد.

اللغات الواردة فيها^٦:

قد تبدل همزة "أما" هاءً أو عيناً، فيقال: هما والله لأفعلن، وعمّا والله، وقد تحذف الألف عن "أما" في الأحوال الثلاثة، فيقولون: أم والله لأفعلن، وهم والله، وعمّ والله، فحذفوا الألف تخفيفاً، وأكثر ما يُحذف ألفها إذا وقع بعد القسم.

وعلل ابن الشجري لحذفها؛ ليدلوا على شدة اتصال الثاني بالأول؛ لأن الكلمة إذا بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها، فعلم بحذف ألف "ما" افتقارها إلى الاتصال بالهمزة.^٧

^١ -والفرق بينها وبين "ألا": أن "أما" للحال، و"ألا" للاستقبال. (شرح المفصل ٤٤/٥)

^٢ - وإنما كُتبت همزة "أن" بعدها كما كُتبت بعد "ألا" الاستفاحية قياساً عليها.

^٣ - البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٤٨٨/١، ٧٤٦/٢، ت: غريد الشيخ، أحمد شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، أمالي القالي ١٧٢/١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٥، رصف المياني ص ١٨١، مغني اللبيب ١/٤٤٢، ٨١، الهمع ٢/٥٨٨، شرح شواهد مغني

اللبيب للدمامي ١/٢٢٢.

^٤ - مغني اللبيب ١/٨٠، ٨١.

^٥ - شرح التسهيل ٤/١١٥.

^٦ - ينظر، رصف المياني ص ١٨١، الجني الداني ص ٣٩٢، شرح المفصل ٤٤/٥، الهمع ٢/٥٨٨.

^٧ - أمالي الشجري ٢/٢٩٧.

وحسّن ابن يعيش حذف ألفها مع قلته، لبقاء الفتحة دالة على الألف؛ لأن المحذوف إذا لم يكن ثمّ محذوف، لكانت الميم ساكنة، نحو: "أمّ" في العطف، و "هل"، و "بل"، فلما تحركت من غير علة، علّم أن ثمّ محذوفاً، فيُراد مع ما في حذفها من التخفيف، فإن الألف وإن كانت خفيفة فلا إشكال في كون حذفها أخف من وجودها، هذا مع ما في القسم بعدها من الدلالة عليها؛ إذ كانا يتصاحبان كثيراً^١.

وعلى الرغم من أن ابن يعيش حسّن حذف ألف "أما" إلا أنه جعل حذف ألفها شاذ قياساً واستعمالاً، فقال: (أما شذوذه في الاستعمال، فما أقلّه، وأما القياس فمن جهتين: إحداهما: أن الألف خفيفة غير مستقلة، ألا ترى أن قوله تعالى: " مَا كُنَّا نَبِغُ"^٢، "وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ"^٣، حذفت الياء تخفيفاً في الوقف ولم تحذف الألف في قوله: "وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى"^٤؛ لخفتها.

الجهة الثانية: أن الحذف في الحروف بعيد جداً؛ لأنه نوع من التصرف، والحروف لا تصرف لها؛ لعدم اشتقاقها، والأمر الآخر: أن هذه الحروف وُضعت اختصاراً نائبة عن الأفعال دالة على معانيها، فهزمة الاستفهام أغنت عن "أستفهم"، و "ما" النافية أغنت عن "أنفي"، فلو اختصرت هذه الحروف وحذفت منها شيئاً لكان اختصاراً لمختصر، وذلك إجحاف، فذلك بعد الحذف فيها، ووجب إقرارها على ما هي عليه؛ لعدم الدلالة على المحذوف)^٥.

القسم الثاني: أن تكون "أما" للعرض، وهي حرف بسيط غير مركب كـ "أما" التي للاستفتاح، ذكره المالقي^٦ ومثل له بقوله: أما تقوم، وأما تقعد، والمعنى: أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود؛ لنرى هل يفعلها أو لا.

وجعلها المرادي مركبة من الهزمة و "ما" النافية، فهي عنده كلمتان^٧، والهزمة للاستفهام التقريري مثلها في "الم"، و "ألا"، وقد تحذف همزة "أما"، فيقال "ما"، ومنه^٨:

مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعْدًا وَأَبَادَ الشَّرَّاءَ مِنْ عُدْنَانِ.

^١ - شرح المفصل ٤٦/٥.

^٢ - سورة الكهف (٦٤).

^٣ - سورة الفجر (٤).

^٤ - سورة الليل (١).

^٥ - شرح المفصل ٤٦/٥.

^٦ - رصف المياني ص ١٨١، وينظر شرح مغني اللبيب للداميني ١/ ٢٢٢.

^٧ - الجنى الداني ص ٣٩٢.

^٨ - البيت من الخفيف بلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٩٢، مغني اللبيب ١/ ٦٧، الهمع ٢/ ٥٨٨، شرح شواهد مغني اللبيب للداميني ١/ ٢٢٢.

ولا يقع بعد "أما" إلا الفعل، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فنقول: أما زيداً، وأما عمراً، والمعنى: أما تبصر، أو نحو ذلك، بتقدير فعل تدل عليه قرينة الكلام.

القسم الثالث: أن تكون "أما" بمعنى "حقاً"، وتفتح بعدها "أن" كما تفتح بعد "حقاً"، نحو: أما أنك ذاهبٌ، وهي حرف عند ابن خروف، وجعلها مع "أن" ومعموليهما كلاماً تركيب من حرف واسم، كما قال الفارسي في "يا زيد"، فحرف النداء "يا"، والمنادى بعده كلاماً تركيب من اسم وحرف نائباً عن الفعل، نحو: "يا زيد" بناءً على مذهب أبي علي في أن ناصب المنادى نفس "يا"؛ لنيابتها عن الفعل، ف"يا" على مذهب الفارسي نائبة عن فعل مضمّر تقديره: أدعوا، أو أنادى، وعملت "يا" بحق النيابة عنه رفعاً ونصباً^١.

فعلى مذهب ابن خروف أما كلمة واحدة بمعنى: "حقاً"، وهو مصدر وقع مخبراً به عن المصدر المؤول من "أن" ومعموليهما، قال ابن أبي الربيع: (وأما من فتح فجعل "أن" معتمدة على الظرف، وكأنه قال: في الحق أنك عاقل، ويكون على أحد وجهين: أن يكون "في الحق" حذف بعد "أما"؛ لأن فيها تخفيفاً، ولا تزول عن أن تكون حرفاً؛ لأنه الظاهر فيها، أو تكون العرب قد جعلتها بمنزلة "حقاً"، ولا يُستنكر في الحرف أن ينتقل إلى الاسم، ألا ترى أن "عن" أصلها أن تكون حرفاً وتستعمل اسماً، ويدخل عليها حرف الجر، فنقول: من عن، فكذلك "أما" هي حرف في الأصل، ثم استعملت اسماً فصارت بمنزلة اسماً^٢).

ولعل الوجه الثاني الذي ذكره صاحب البسيط هو مذهب ابن خروف في نحو "أما أنك منطلق" كما نص الدلائي^٣، وعليه يكون الكلام مركب من اسم وحرف، والحرف "أما" نائب عن اسم مضمّر تقديره: حقاً، وعمل بحق النيابة عنه كما نابت "يا" عن الفعل في باب النداء على رأي الفارسي في أن ناصب المنادى نفس "يا"؛ لنيابتها عن الفعل، مع أن ابن خروف لم ينص على ذلك^٤.

ورده أبوحيان بأن: أنَّ وإن كانت في تقدير مفردٍ فإن في الكلام مسنداً ومُسنداً إليه، وتقع "أن" موقع المفعولين^٥.

١ - الإيضاح بشرح المقتصد ٢/٧٦١، ت: كاظم بحر المرجان، ط: دار الرشيد للنشر، العراق (١٩٨٢م)، الارتشاف ٤/٢١٨٠.

٢ - البسيط ١/٨٢١، ٨٢٢.

٣ - نتائج التحصيل ١/١٣٦، ت: مصطفى الصادق العربي، ط: أطروحة (دكتوراه) كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر.

٤ - شرح الجمل لابن خروف ١/٤٦٨، ٤٦٧، ت: سلوى محمد، أطروحة (دكتوراه) جامعة أم القرى، السعودية.

٥ - التذييل والتكميل ١/٤٣.

وأجاز سيبويه كسر همزة "إن" وفتحها بعد "أما"، فقال: (وتقول: "أما إنه ذاهب"، و"أما أنه منطلق"، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنه منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال: أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله: ألا، كأنك قلت: ألا إنه ذاهب)^١.

فروى سيبويه في "أما أنك ذاهب" الكسر على أنها حرف استفتاح كـ "ألا"، والفتح على جعل "أما" بمعنى "حقاً"، ففتح "أن" بعدها كما تفتح بعد "حقاً"، لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، و "حقاً" مصدر مخبراً به، ومنه:

أحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتْنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ^٢

تقديره عند سيبويه: أفي حق، وعلى هذا فـ "أما" كلمة واحدة، وهو ما صححه ابن هشام مستدلاً بقول الشاعر:

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتَ لَنَا خَلٌّ هَوَاكُ وَلَا خَمْرُ^٣

فأدخل عليها "في"، و "أن" وصلتها مبتدأ، والظرف خبره^٤، والتقدير: أفي الحق غرامي بك، ولا يتعين هذا الإعراب الذي ذكره ابن هشام، فالمرفوع بعد الظرف الواقع بعد ما يعتمد على نفي أو استفهام أو غيره يترجح في إعرابه أن يكون مبتدأ ويجوز أن يكون فاعلاً.

وشرح الدماميني كلام سيبويه بأنها إذا فُتحت فالهمزة للاستفهام، و "ما" بمنزلة "شيء"، ذلك الشيء حق، فكانك قلت: أحقاً أنك ذاهب، وانتصابه على الظرفية، وعلى هذا فـ "أما" كلمتان: حرف، وهو الهمزة، واسم، وهو "ما"^٥.

"إمّا" - بكسر الهمزة وتشديد الميم - واستعمالاتها

"إمّا" يكسر الهمزة وتشديد الميم - حرف عطف، والأفصح فيها أن تستعمل مكررة، ولا تستعمل بخلاف ذلك إلا إذا كان في الكلام ما يُعني عن تكرارها نحو "أو" و "إلّا"^٦، ومن ذلك قول الشاعر:

^١ - الكتاب/١٢٢/٣، وينظر: المقتصد /٤٧٢/١، شرح الجمل لابن عصفور/٤٦٧/١، التذليل والتمثيل/٨٦/٥، موصل النبيل/٢٤١/١.

^٢ - البيت من الوافر للمفضل التكري، ونسبة صاحب الحماسة لعامر بن أسحم بن عدي الكندي، شرح ديوان الحماسة للتبريزي/٧٢٦/٢، ومعني اللبيب/٦٦/١، وشرح شواهد المعنى للسبوي، ت: أحمد ظافر كوجان/١٧٢/١، ط: ١٩٦٦م، المكتبة الشاملة الحديثة، الجني الداني ص/٣٢٩، الهمع/٥٨٨/٢، المعجم المفصل/٥/١٨٨، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، الأصمعيات ص/٢٠٠، ت: عبدالسلام هارون، أحمد شاكر، ط: بيروت، لبنان، الخامسة، شرح معني اللبيب للدماميني /١/ ٢٢١.

^٣ - البيت من الطويل لعابد بن المنذر العسيري في المعنى /٦٧/١، أوضح المسالك/٢٣٢/٢، وشرح شواهد المعنى/١٧٢٠/ شرح معني اللبيب للدماميني /١/ ٢٢١.

^٤ - معني اللبيب/٦٦/٢٧.

^٥ - تعليق الفرائد/٤١.

^٦ - المقتضب/٢٨/٣، الأزهية ص/١٤٠، شرح الجمل لابن عصفور/١٨٦/٢، شرح التسهيل/٣/٣٦٦.

فِيمَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَالِإِ فَاطِرْحَنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ تَتَّقِينِي^١

فلم يُكرر "إما" استثناءً عنها بـ "إلا"، وقد تستعمل غير مكررة وإن لم يكن في الكلام ما يُغني عن تكرارها، وذلك قليل جداً، ومن ذلك قول الشاعر:

سَقَّتَهُ الرَّوَّاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا^٢

فحذف "إما" من الأول ثم حذف "ما" من الثانية، أي: إما من صيف و إما من خريف، ولا خلاف بين النحاة في أن "إما" الأولى ليست عاطفة، وذلك لأنها تقع بين العامل ومعموله مثل: قام إما زيداً وإما عمرٌ، وقد تقع بين المعمولين، مثل: رأيت إما زيداً وإما خالدًا، وقد تقع بين البديل المبدل منه، نحو قوله تعالى " حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا"^٣ فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها، ولا يصح العاطف بين العامل ومعموله، ولا بين المعمولين، ولا بين البديل والمبدل منه، لهذا لم تكن "إما" الأولى عاطفة، أما "إما" الثانية فاختلِف فيها النحاة:

فمذهب أكثر النحويين: أن "إما" الثانية عاطفة والواو قبلها زائدة لازمة، حيث عدها سيبويه من حروف العطف، فقال: (واعلم أن "بَلْ"، و "لَكِنْ"، يُشْرِكْنَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ فَيُجْرِيَانِ عَلَى الْمَنْعُوتِ، كَمَا أَشْرَكَتَ بَيْنَهُمَا "الواو"، و"الفاء"، و "ثمَّ"، و "أو"، و "لَا"، و "إمَّا"، وما أشبه ذلك)^٤.

وإنما دخلت الواو على "إما" كما نص الصيمري لتؤذن أن "إما" الثانية هي الأولى؛ لأن "إما" لا تستعمل في العطف إلا مكررة، والعاطفة هي الثانية منها، فأما الأولى للإيذان بالمعنى الذي يُبنى عليه الكلام من الشك وغيره^٥.

وذهب أبو علي إلي أن "إما" الثانية ليست هي عاطفة وغنا العطف بالواو، واستدل على ذلك بأمرين؛ أحدهما: أنها مكررة، فلا تحلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، فلا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تُدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطفه عليه، ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله.

^١ - البيتان من الوافر للمعتب العبدى في ديوانه ٢١٢، ت: حسن كامل الصيرفي، ط: (١٩٧١م)، الأزهية ص ١٤١، رصف المباني ص ١٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/٢، شرح التسهيل ٣٦٦/٣.

^٢ - البيت من المتقارب للنمر بن تولب الكلبي في ديوانه ص ١١٨، ت: محمد نبيل طرقي، ط: دار صادر-بيروت (٢٠٠٠م)، الكتاب ١٠٢٦٧، شرح الكتاب للسيباني/١٦٢/، النكت ٤٦٢/١، المعنى ٧١/١/التذييل ٦٢/١٣/ شرح الدماميني على معنى اللبيب ٢٣٧/١، تصهيد القواعد ٣٤٧/٧.

^٣ - سورة مريم (٧٥)

^٤ - الكتاب ٤٣٥/١.

^٥ - التبصرة والتذكرة ص ١٣٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/٢.

والثاني: ابتداءً بها في نحو قوله تعالى " إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا" وحرف العطف لا يجوز الابتداء به، قال الفارسي: (وليست "إمّا" بحرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة، وأنت تقول: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين، ونقول "وأما عمراً، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى)^٢

وإليه ذهب الهروي^٣، وابن مالك، وعزاه ليونس^٤، وابن كيسان^٥، فجعل وقوع "إمّا" بعد الواو مسبوقاً بمثلها شبيهه بوقوع "لا" بعد الواو مسبوقاً بمثلها في مثل "لا زيدٌ ولا عمرٌ فيها"، و "لا" هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو، فلتكن "إمّا" كذلك، بل أولى^٦، وبهذا علل لها المرادي^٧.

ونقل ابن عصفور إجماع النحاة على أنّ "إمّا" الثانية غير عاطفة كالأولى، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.^٨

وجعل ابن الحاجب^٩ والجامي^{١٠} "إمّا" عاطفة للاسم على الاسم، والواو عاطفة لـ "إمّا" على "إمّا"، وهو مردود لأن عطف الحرف على الحرف غريب. والحق ما ذهب إليه جمهور النحاة بأن "إمّا" الثانية حرف عطف، فلا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام؛ لأن الواو مشتركة لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه "إمّا" ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى.

أصل "إمّا":

اختلف النحاة في "إمّا" هل هي مركبة أم بسيطة، فمذهب سيبويه أن "إمّا" مركبة من "إن" التي للجزاء و "ما"، أدغمت نون "إن" في الميم من "ما" فصارت "إمّا"، قال سيبويه:

^١ - سورة الكهف (٨٦).

^٢ - الإيضاح بشرح المقتصد ٩٤٣/٢.

^٣ - الأزهية ص ١٤٢.

^٤ - شرح التسهيل ٣٤٤/٣، مغني اللبيب ٧١/١، الارتشاف ٤/١٩٧٦، التذييل والتكميل ٦١/١٣، المساعد ٤٥٦/٢، شفاء العليل ٧٨٨.

^٥ - المرجع السابق.

^٦ - شرح التسهيل ٣٤٤/٣.

^٧ - الجنى الداني ص ٥٢٩.

^٨ - شرح الجمل ١٧٥/١، التذييل والتكميل ٦١/١٣، تمهيد القواعد ٣٤٢٩/١.

^٩ - الإيضاح في شرح المفصل ٢١٣/٢.

^{١٠} - الفوائد الضيائية ٣٦١/٢.

(ومثل "أن" في لزوم "ما" قولهم "إما" لا، فألزموها ما عوضاً)¹، وإليه ذهب الزجاجي²، الرُّماني³، وابن يعيش⁴، وابن عصفور⁵، وابن مالك⁶. وقيل: إنها بسيطة، وأنها وضعت هكذا من أول الأمر، واختاره أبوحيان، وحجته أن البساطة هي الأصل، فالأصل عدم التركيب⁷. والراجح: أنها مركبة من "إن" ضُمت إليها "ما"، ولزمتها للدلالة على المعنى، ويدل عليه أن الشاعر لما اضطر إلى إلغاء "ما" منها، عادت إلى أصلها⁸، وهو "إن" نحو قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْتَهَا
فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا⁹

فهذا على معني: فإما جزعًا وإما إجمال صبر؛ لأن الجزاء لا معنى له ههنا، وقد استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف "ما" من "إما" للضرورة.¹⁰ ومما يدل عليه أيضا أن "إن" لا تخلو من أن تكون للجزاء أو غيره، فلو كانت للجزاء وألحقت الفاء للزمك أن تذكر الجواب.¹¹

اللغات الواردة في "إما":

الأفصح في "إما" كسر همزتها، وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، ولغة بنو تميم، وقيس، وأسد فتح همزة "إما"، كقول الشاعر:

تَفَقَّحَهَا إِمَّا شَمَالَ عَرِيَّةً
وَإِمَّا صَبَا جُنْحَ الْعَشِيِّ هُبُوبًا¹²

وحكي إبدال ميم "إما" الأولى بياء مع كسر الهمزة وفتحها، فنقول: إيما وأيما، وقد اجتمع الثلاثة في قول الشاعر:

¹ - الكتاب ٢٩٤/١.

² - حروف المعاني للزج

لجي ١/٦٤، ت: علي توفيق الحمد، ط: مؤسسة الرسالة، الثانية (١٩٨٦م).

³ - الأزهية ص ١٤٣.

⁴ - شرح المفصل ٤/٢١.

⁵ - شرح الجمل ١/١٨٨.

⁶ - شرح التسهيل ٣/٢٦٧.

⁷ - الارتشاف ٤/١٩٩٣.

⁸ - المقتضب ٣/٢٨.

⁹ - البيت من الوافر لدريد بن الصمة في ديوانه ص ١١٠، ت: عمر عبدالرسول، ط: دار المعارف، مصر، الكتاب ١/٢٦٦، ٢/٣٢٢، المقتضب ٣/٢٨، التكت ١/٤٦١، الأزهية ص ١٤٣، شرح المفصل ٤/١٩، شرح التسهيل ٢/٦٧، الجني الداني ص ٥٣٤، الهمع ٥/٢٥٤، تهديد القواعد ٧/٣٤٧٩.

¹٠ - الكتاب ١/١٦٧، ٢/٣٢٢.

¹¹ - التكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ١/٤٦١، ت: رشيد بلجيب، ط: (١٤٢٠-١٩٩٩).

¹² - البيت من الطويل لأبي القمام الأمدي في وصف المباني ص ١٠١، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٥، المعنى ١/٧١، الهمع ٥/٢٥٣، شرح الدماميني على المعنى ١/٢٣٧، تهديد القواعد ٧/٣٤٧.

يَا لَيْتَمَا أَمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارٍ^١
فقد روي البيت بالكسر "إيما" كما روي بالفتح "أيما"، وقد ورد فيها أيضا حذف "ما"
وإبقاء "إن" كما في قول الشاعر:

سَقَّتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فقد حمله سيبويه علي إرادة "إيما"، أي: إيما من صيف وإيما من خريف.^٢
وقال الأصمعي^٣: "إن" في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته
من خريف فلن يُعْدم الرَّيِّ، فحذف "سقته" لذكرها في أول البيت، وليس بشيء؛ لأنه لا
ذكر للرَّيِّ، وإنما المعنى: سقته الرواعد إيما في الصيف وإيما في الخريف فلن يُعْدم
السقي، أي هو يسقي من الصيف ومن الخريف، ومع الشرط لا يلزم ذلك؛ إذ يصير
انتفاء العطش معلقا بشرط سقي السحائب له في الخريف، ومفهومه ثبوت العطش عند
انتفاء هذا الشرط، وهو مناف للعرض^٤، وقيل: "إن" زائدة، والتقدير: سقته الرواعد من
صيف ومن خريف^٥.

ومن حذف "ما" في الأولى والثانية جاء قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسُكَ فَأَكْذَبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ أَجْمَالَ صَبْرٍ

معاني "إيما"^٦:

سبق أن ذكرنا خلاف النحاة في "إيما" الثانية، هل هي عاطفة أم لا، وأن مذهب أكثر
النحاة أنها عاطفة مثل أو، وتشارك "أو" في خمسة معانٍ من معانيها، وهي:

- ١- التخيير: نحو: قوله تعالى "قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمْأ أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ
حُسْنًا"^٧، وقوله: "قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ"^٨
- ٢- الإباحة: نحو: جالس إم الحسن وإيما ابن سيرين.

والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير يمنع الجمع بين الأمرين، والإباحة لا
تمنعه.^٩

١ - البيت من البسيط لسعد بن قرط في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٨، شرح التسهيل ٣/٣٦٦، رصف المبانى ص ١٨٥/٥/٢٥٤، الجني الداني ٥٣٣، المغني ١/٧١/التنزيل ١٣/٦٢/١٣ شرح الدماميني علي مغني اللبيب ١/٢٣٧، تمهيد القواعد ٧/٣٤٧.

٢ - الكتاب ١/٢٦٧.

٣ - شرح الكتاب للسرياني ٢/١٦٦، ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (٢٠٠٨م)، النكت ١/٤٦٢، شرح المفصل ٤/٢٣.

٤ - النكت ١/٤٦٢، شرح الدماميني ١/٢٣٧.

٥ - شرح التسهيل ٣/٢٦٧.

٦ - ينظر: شرح الجمل الزجاجي ص ١٩، الأريية ص ١٣٩، شرح المفصل ٤/٢١، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢١١، شرح الجمل لابن عصفور ١٨٥، شرح التسهيل ٢/٢٦٥، الجني الداني ص ٥٢، شفاء العليل ص ٧٨٨.

٧ - سورة الكهف (٨٦).

٨ - سورة الأعراف (١١٥).

٩ - الجني الذني ١/٢٢٨.

٣- الشك: نحو: قام إمَّ زيدٌ وإمَّا خالدٌ.

٤- الإبهام، نحو قوله تعالى: "وَآخِرُونَ مُرْجُونَ لِمَا كُفِرُوا بِهِ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِمَّا كَفَرُوا بِإِذَا قُضِيَتِ السَّاعَةُ"؛

والفرق بين الشك والإبهام: أن الشك من جهة المتكلم، والإبهام على السامع^٢.

٥- التفصيل: نحو قوله تعالى: "إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا"^٣.

هذه المعاني الخمسة السابقة هي لـ "إمَّا" الثانية، وتشاركها "إمَّا" الأولى في هذه المعاني؛ لأنهما حرفان متلازمان.

وزاد المرادي وجهًا سادسًا لـ "إمَّا"، وهو أن تكون لإيجاب أحد الشيين في وقت دون وقت، نحو: قولك للشجاع، إنما أنت إمَّا طعنٌ وإمَّا ضربٌ^٤.

الفرق بين "إمَّا" و "أو":

الفرق بين "إمَّا" و "أو" في المعاني الخمسة السابقة: أن الكلام مع "إمَّا" مبني من أوله على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، بخلاف "أو" فإن الكلام معها قد يُفتتح على الجزم، ثم يطراً الشك أو غيره، ولهذا وجب تكرار "إمَّا"، قال المبرد:

(وزعم الخليل أن الفصل بين "إمَّا" و "أو" أنك إذا قلت: ضربتُ زيدًا أو عمرًا، فقد مضى صدرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّنٌ عند السامع، ثم حدث الشك بـ "أو"، فإذا قلت: ضربتُ زيدًا، فقد بنيت كلامك على الشك)^٥.

أما الفرق بينهما من جهة اللفظ: فقد ذكر ابن أبي الربيع الفرق بينهما من وجهين: الأول: أن "إمَّا" لا بد من تكرارها في الغالب بخلاف "أو" فإنها لا تكرر، والآخر: أن "إمَّا" تلازم حرف العطف، و "أو" لا يدخل عليها حرف العطف^٦.

^١ - سورة التوبة (١٠٦).

^٢ - الجنى الدني ١/٢٢٨.

^٣ - سورة الإنسان (٣).

^٤ - الجنى الدني ١/٢٢٨.

^٥ - المقتضب ٣/٢٨.

^٦ - البسيط ١/٣٤٣.

خاتمة

الحمد لله على توفيقه، وبعد هذه المسيرة الماتعة في دراسة "أما، و" "أما"، و"إمّا" في اللغة العربية"، خرجت الدراسة بعدة نتائج، أهمها:

١- "أما" -بفتح الهمزة وتشديد الميم- نوعان: الأول: حرف بسيط غير مركب وضعت للدلالة على الشرط والتوكيد دائماً، والتفصيل غالباً.

الآخر: "أما" -بفتح الهمزة وتشديد الميم- المركبة من "أن" المصدرية، و"ما" التي هي عوض عن "كان" المحذوفة عند البصريين، والمركبة من "أن" الشرطية و"ما" عند الكوفيين.

٣- لزوم الفاء في جواب "أما" الشرطية الغير مركبة؛ لنيابتها عن الشرط وحرفه، ولا يجوز حذف الفاء في غير قول إلا في الضرورة الشعرية خلافا لابن مالك.

٤- وجوب الفصل بين "أما" وجوابها؛ حتى لا يقع جواب الشرط متصلاً بأداة الشرط، والفصل قد يكون جزءاً من جملة الجواب وهو الأكثر، وقد يكون جزءاً من الشرط، وهو أقل استعمالاً.

٥- قد تحذف "أما" الشرطية لكثرة الاستعمال، ويطرد حذفها إذا كان ما بعد الفاء أمراً، أو نهياً، أو ما قبلها منصوباً به، أو بمفسر به.

٦- "أما" -بفتح الهمزة وتخفيف الميم- لها ثلاث استعمالات في اللغة العربية: الاستفتاح، والعرض، وبمعنى "حقاً".

٧- "إمّا" -بكسر الهمزة وتشديد الميم- الأوضح فيها أن تستعمل مكررة، ولا تُستعمل بخلاف ذلك إلا إذا كان في الكلام ما يُغني عن تكرارها، ولها خمسة معانٍ، وهي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتفصيل.

ثبت المراجع والمصادر

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي.
- ٢- الأزهية في علم الحروق للهروي، ت: عبد المعين الملوحي، ط: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٩٣م).
- ٣- أسلوب "أما بعد" دراسة نحوية، أيمن غباشي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر، ع ٣٧، ج ١.
- ٤- الأصمعيات لأبي سعيد الأصبغي، ت: عبدالسلام هارون، أحمد شاكر، ط: بيروت، لبنان.
- ٥- اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام، ت: عبدالفتاح الحموز، ط: دار عمار، عمان، الأولى (١٩٨٦م).
- ٦- إعراب القرن للنحاس، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (١٤٢١هـ).
- ٧- أمالي ابن الحاجب، ت: فخر الدين قدارة، ط: دار الجيل، بيروت.
- ٨- الأمالي الشجرية لابن الشجري، ت: محمود الطناجي، ط: المدني، الأولى.
- ٩- "إما وأما" في العربية: دراسة تطبيقية في السياق القرآني، فاطمة محمد علي، مجلة جسر، ع ٤٤، يناير (٢٠١٦م).
- ١٠- "إما" أحكامها في لغة العرب جمعاً ودراسة وتطبيقاً، عبد المنعم محمد علي عبد الحافظ، (٢٠١٠م)، مجلة اللغة العربية بأسبوط، ع ٢٩، ج ١ الصفحات: ٤٦٥ - ٤١٧.
- ١١- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، ت: زهير عبدالمحسن، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى (١٩٩٦).
- ١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٣- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت: موسى العليلي، ط: مطبعة العاني، بغداد.
- ١٤- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، ت: صدقي جميل، ط: دار الفكر، بيروت.
- ١٥- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت: عبادة عبد الثبيتي، ط: دار الغرب الإسلامي.
- ١٦- البغداديات للفارسي، ت: جلال الدين عبدالله، ط: العاني، بغداد.

- ١٧- البيان في غريب القرآن للأنباري، ت: طه عبد الحميد، مصطفى السقا، ط: الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٠م).
- ١٨- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت: علي محمد الجاوي، ط: عيسى الباي الحلبي وشركاه.
- ١٩- التخمير للخوارزمي، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي.
- ٢٠- التذليل والتكميل لأبي حيان، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق.
- ٢١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت: عبدالرحمن محمد، ط: الأولى (١٩٨٣).
- ٢٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت: علي فاخر، جابر محمد، ط: دار السلام، مصر.
- ٢٣- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، ت: عبدالرحمن علي سليمان، ط: الكليات الأزهرية، مصر، الرابعة.
- ٢٤- الجنى الداني للمرادي، ت: فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى (١٩٩٢م).
- ٢٥- حاشية الصبان، ط: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى (١٩٩٧م).
- ٢٦- حروف المعاني للزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، ط: مؤسسة الرسالة، الثانية (١٩٨٦م).
- ٢٧- الخصائص لابن جني، ط: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ٢٨- الدر المصون للسمين الحلبي، ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
- ٢٩- ديوان الأخطل، شرحه: مهدي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية (١٩٩٤م).
- ٣٠- ديوان دريد بن الصمة، ت: عمر عبدالرسول، ط: دار المعارف، مصر،
- ٣١- ديوان عمرو بن ابي ربيعة بشرح: محمد العناني، ط: السعادة، مصر.
- ٣٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق، الثالثة (٢٠٠٢م).
- ٣٣- شرح الألفية لابن الناظم، ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- ٣٤- شرح التسهيل لابن مالك، ت: محمد عبدالقادر، طارق السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- ٣٥- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، مكتبة مشكاة الإسلامية.

- ٣٦- شرح الكافية في النحو للرضي، ت: إيميل بديع، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٧- شرح الكتاب للسيرافي، ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (٢٠٠٨م)،
- ٣٨- شرح شواهد المغني للسيوطي، ت: أحمد ظافر كوجان ١/١٧٢، ط: ١٩٦٦م، المكتبة الشاملة الحديثة
- ٣٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي ت: الشريف عبدالله، ط: جامعة أم القرى، السعودية، الأولى (١٩٨٦).
- ٤٠- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، ت: طه محسن، ط: مكتبة ابن تيمية.
- ٤١- فتح القدير للشوكاني، ت: يوسف الغوش، ط: دار المعرفة، بيروت.
- ٤٢- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي، ت: أسامة الرفاعي، ط: المكتبة الشاملة.
- ٤٣- كتاب الشعر للفارسي، ت: محمود محمد الطناجي، ط: الخانجي، القاهرة، الأولى (١٩٨٣م).
- ٤٤- الكتاب لسبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل- بيروت، الأولى (١٤١١-١٩٩١).
- ٤٥- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ت: خليل مأمون، ط: دار المعرفة، بيروت.
- ٤٦- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: عبد الإله نبهان، ط: دار الفكر، دمشق، الأولى.
- ٤٧- مشكل إعراب القرآن لمكي، ت: حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة - بيروت، الثانية،
- ٤٨- معاني القرآن للزجاج، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٩- معاني القرآن للفراء، ت: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبدالفتاح الشلبي، ط: دار المصرية، مصر، الأولى.
- ٥٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين، ط: المكتبة العصرية، بيروت (١٩٩٢م).

- ٥١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنبي، ط: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠ (هـ- ١٩٩٩م).
- ٥٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ت: عبدالسلام عبد الشافي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: محمد كامل، ط: دار الفكر، بيروت.
- ٥٤- المسائل البصريات للفراسي، ت: د. محمد الشاطر، ط: مطبعة المدني، الأولى (١٩٨٥م).
- ٥٥- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإيميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.
- ٥٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط: جامعة أم القرى، السعودية، الأولى، (٢٠٠٧م).
- ٥٧- المقتضب في النحو للمبرد، ت: محمد عبد الخالق، ط: عالم الكتب.
- ٥٨- الممتع في التصريف لابن عصفور، ت: فخر الدين قباوة، ط: دار المعرفة، بيروت.
- ٥٩- نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي، ت: مصطفى الصادق العربي، ط: أطروحة (دكتوراه) كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر.
- ٦٠- النكت على الألفية والكافية والشافية للسيوطي، مخطوط الأزهر الشريف (٣٢٤٠٦١).
- ٦١- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، ت: رشيد بلجيب، ط: (١٤٢٠-١٩٩٩).
- ٦٢- همع الهوامع للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.